

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢١٣

الخميس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إيفستغنيغا
	ألبانيا السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة السيدة شاهين
	أيرلندا السيد غالاغر
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	الصين السيد سون تشي تشيانغ
	غابون السيدة نغيما ندونغ
	غانا السيدة أويونغ - نتيري
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا السيد أولاندو
	المكسيك السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جيكوبز
	النرويج السيدة هايمرباك
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ساها

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2022/896)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-73198 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب

الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2022/896)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد عبده أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛ وسعادة السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/896، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباري.

السيد أباري (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أهنئكم بحرارة، سيدتي

الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لكم كل التوفيق في عملكم.

يتيح لي عرض التقرير الثالث والعشرين للأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2022/896) فرصة طيبة لمخاطبة أعضاء المجلس لتثير مشاعر بداخلي، فقد كنت الممثل الدائم للنيجر في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١ وعملت جنبا إلى جنب مع بعض أعضاء المجلس الحاليين بحثا عن حلول مستدامة للتحديات الرئيسية التي تهدد السلام والأمن في العالم. وأقف أمام الأعضاء اليوم بصفة مختلفة، كوني الممثل الخاص للأمين

العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، لمواصلة الوفاء بذلك الالتزام.

قبل عام واحد بالضبط، ترأست مجلس الأمن (انظر S/2022/893)، وفي تلك الجلسة قام سلفي، السفير فرونسوا لونسيني فال، بنفس المهمة التي أضطلع بها اليوم. وأود أن أشيد بالسفير فال على العمل الممتاز الذي قام به بصفته رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأشكره على مشورته الحكيمة التي مكنتني من بدء فترة ولايتي في ظل ظروف جيدة.

منذ أن توليت منصبي في ليبرفيل في بداية أيلول/سبتمبر، أتحت لي فرصة فريدة لرؤية ما أسميه وجهي وسط أفريقيا: أرض التحديات الكبيرة، ولكن أيضا أرض الفرص العظيمة، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

فيما يخص الديمقراطية وسيادة القانون، يُظهر استعراض العمليات الانتخابية الأخيرة في وسط أفريقيا تقدما كبير بالرغم من التحديات الكبيرة. ويمثل التناوب على السلطة في سان تومي وبرينسيبي ونتائج الانتخابات في أنغولا، رغم أنها متقاربة، مؤشرين واضحين على أن الانتخابات بعيدة كل البعد عن كونها مجرد إجراء شكلي في وسط أفريقيا. ويجدر الترحيب أيضا بإجراء انتخابات سلمية في جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية.

ومن الاتجاهات الإيجابية التي شهدتها منذ أن توليت منصبي زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في المؤسسات والعمليات السياسية، وهو ما يرجع إلى عدة عوامل من بينها الانتخابات التي ذكرتها سابقا. ولذلك، وبفضل التدابير المحفزة المتخذة في أنغولا وسان تومي وبرينسيبي، أسفرت الانتخابات في هذين البلدين عن زيادة نسبة تمثيل النساء في برلماني البلدين وحكومتيهما. ويشكّل انتخاب امرأتين لرئاسة الجمعيتين الوطنيتين لهذين البلدين، لأول مرة في تاريخهما، وانتخاب امرأة، هي السيدة إسبيرانسا دا كوستا، نائبة لرئيس أنغولا، مصدر فخر جديد للمنطقة دون الإقليمية، حيث تقدم رواندا بالفعل نموذجا عالميا وتبذل بلدان أخرى، لا سيما غابون، وهي البلد المضيف لمكتب الأمم

في الوقت نفسه، في شرعية القادة المنتخبين. وغالبا ما يكون الإعراب عن هذا الاعتراض بشكل سلمي. غير أن تلك الجهات الفاعلة تعرب، في بعض الحالات، عن اعتراضها هذا عن طريق ارتكاب أعمال عنف، مثل الأحداث الأخيرة في تشاد وسان تومي وبرينسيبي. وبينما ندين جميع محاولات الاستيلاء على السلطة بالقوة والاعتداء على النظام العام، يجب أن نواصل دعوة دول وسط أفريقيا إلى فتح المجال السياسي والمدني بقدر أكبر لتعزيز التعبير السلمي والمنظم عن الآراء واتخاذ تدابير لتعزيز شمول العمليات السياسية للجميع وتنوعها ومصادقيتها. فذلك هو السبيل الوحيد لكفالة شرعية المؤسسات المنبثقة عن الانتخابات. ونحث سلطات الدولة أيضا على كفالة الاحترام لكامل الحقوق والحريات الأساسية وتجنب أي استخدام غير متناسب للقوة في الحفاظ على النظام العام.

فيما يتعلق بالأمن، لا تزال منطقة وسط أفريقيا تتوي جماعات مسلحة وجماعات إرهابية، والتي تترتب عن أعمالها الضارة عواقب وخيمة، لا سيما على السكان المدنيين، ولكن على الموارد الاقتصادية أيضا. وقد أجبر آلاف الأشخاص على ترك منازلهم، بل وأحيانا بلدانهم الأصلية، وهم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

وأود أن أشير إلى الحالة في حوض بحيرة تشاد، حيث لا تزال الجماعات المتطرفة العنيفة تتمتع بقدرة كبيرة على إلحاق الضرر على الرغم من ضعفها. ويجب مواصلة الضغط العسكري على هذه الجماعات بطريقة منسقة، في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وفي هذا الصدد، أرحب بإعلان تشاد عن تعزيز وجودها العسكري في حوض بحيرة تشاد.

وأدعو الشركاء إلى تقديم الدعم الكافي للجهود العسكرية الجارية، وكذلك لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، والتي ينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية لهذه الأزمة. وأود الإشادة بالتعاون الجيد بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن

المتحدة الإقليمية لوسط أفريقيا، جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة لتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصلت منطقة وسط أفريقيا الوفاء بالتزامها تجاه البيئة ومكافحة تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك آثاره على السلام والأمن. وقد شاركت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبعض الدول الأعضاء فيها بنشاط كبير في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد مؤخرا في شرم الشيخ، مصر، بعد أن استضافت أيضا اجتماعات تحضيرية لذلك المؤتمر الهام.

وأود أن أؤكد أن هذا الالتزام أبعد ما يكون عن مجرد استعراض للمواقف في تلك المنطقة دون الإقليمية.

في المقام الأول، تشكل منطقة وسط أفريقيا، موطن حوض الكونغو، إحدى الرئتين الخضراوين لكوكبنا. ومع ذلك، وعلى الرغم من النوايا الحسنة التي تبديها الدول المعنية، أخشى أنه لا يمكن الحفاظ على هذا التراث البيئي العالمي إلا إذا تعاونت دول تلك المنطقة الجغرافية معا وتلقت الدعم الكافي من شركائها.

ثانيا، أذكر بأن وسط أفريقيا تعاني من كامل آثار تغير المناخ، لا سيما في ظل تضاعف الظواهر المناخية القصوى. وعلاوة على ذلك، لا يزال التنافس على الوصول إلى الموارد الطبيعية، مثل المياه والأراضي والمراعي، أحد أسباب العنف القبلي، الذي يتزايد باستمرار من حيث الكم والشدة في بعض بلدان المنطقة وتستغله بعض الجماعات المسلحة.

وبالإضافة إلى التهديدات المناخية والبيئية، تواجه منطقة وسط أفريقيا تحديات أخرى تتعلق بالحوكمة وحقوق الإنسان والحالة الأمنية. وأود أن أشير إلى بعضها.

فيما يتعلق بالحوكمة وحقوق الإنسان، من الجلي أنه على الرغم من تنظيم الانتخابات بشكل دوري، وهو ما نرحب به، فإن مصداقية تلك الانتخابات كثيرا ما تشكك فيها بعض الجهات الفاعلة التي تطعن،

كما تكمن نقاط قوة وسط أفريقيا في دور المنظمات دون الإقليمية وقدرتها على تعزيز رؤية مشتركة بشأن المسائل الرئيسية، التي من دونها لا يمكن إحراز أي تقدم. ولذلك، لاحظت منذ أن توليت منصبتي أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تبدي رغبة واضحة في الاضطلاع بدورها الكامل بوصفها ركيزة منظومة السلم والأمن الأفريقية في وسط أفريقيا. وقد تجسدت إرادتها للقيام بذلك في شكل إجراءات سريعة لدعم الانتقال السياسي في تشاد والحفاظ على الاستقرار والمكاسب الديمقراطية في سان تومي وبرينسيبي. وفي كلتا الحالتين، أبدت الجماعة استعدادها للعمل عن كثب مع الأمم المتحدة، على نحو ما يتضح من الزيارة المشتركة التي قمت بها مع رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السفير غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، إلى سان تومي في أعقاب الأحداث الخطيرة التي وقعت في ذلك البلد. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بمشاركة السفير دا بيدادي فيريسيمو في جلسة اليوم.

ولتحقيق قدر أكبر من الكفاءة، شرعت كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا في تقليد يتمثل في إجراء مشاورات منتظمة. وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغكم بأن زملائي من مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وعمليات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنا قد عقدنا للتو اجتماعا تنسيقيا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر في لواندا، بأنغولا، حددنا خلاله سبل ووسائل "توحيد الأداء" للتصدي لتحديات السلام والأمن والحكم التي تواجه المنطقة. ويسعدني أيضا التعاون الجيد القائم بيننا وبين كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في المنطقة، بما في ذلك المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية، وهم شركاء هامون في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

في الختام، أود أن أشير إلى أن عام ٢٠٢٣ سيشهد عمليات سياسية هامة في بعض بلدان وسط أفريقيا. ومع مراعاة أن الانتخابات الأخيرة في هذه البلدان اتسمت بالعنف، قد تكون هناك حاجة إلى دعم دولي للجهود الوطنية والإقليمية لضمان سلمية العمليات الانتخابية. وأود أن أؤكد من جديد التزام المكتب، في إطار ولايته، بالاضطلاع

الإجراءات التي اتخذتها لجنة بناء السلام لصالح العودة المستدامة إلى السلام في هذه المنطقة.

لا تزال الحالة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون تهدد استقرار هذا البلد، الذي يشكل دعامة للتكامل الاقتصادي في وسط أفريقيا. والهجمات على الأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس، وامتداد العنف إلى أجزاء أخرى من الكاميرون أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف فوراً. وأشد بسلطات الكاميرون لالتزامها بحل هذه الأزمة سلمياً من خلال إجراء مناقشات مع الجماعات المسلحة والشتات.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر إحراز تقدم كبير في مجال الأمن البحري في خليج غينيا. ونحن بحاجة للحفاظ على هذا الزخم من خلال بناء القدرات الوطنية وتعزيز التنسيق الإقليمي، بما في ذلك في إطار "هيكل ياوندي". وأرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لاعتماد استراتيجيات إقليمية بشأن الإدارة البحرية والأمن البحري والاقتصاد الأزرق، والتي ستتوج بعقد مؤتمر القمة البحري الأول للمنطقة دون الإقليمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ في كينشاسا.

ومن الواضح أن وسط أفريقيا تواجه العديد من التحديات، ولكن هذه المنطقة دون الإقليمية لديها أيضاً، كما قلت في بداية إحاطتي، العديد من الأصول التي من شأنها أن تمكنها من مواجهة هذه التحديات بنجاح، إذا ما استُغلت استغلالاً سليماً. وهذه الأصول هي أولاً وقبل كل شيء الموارد الوفيرة لوسط أفريقيا، بما في ذلك مواردها البشرية، وعلى وجه التحديد شبابها النشط، الذين يتجاوز متوسط أعمارهم ١٧ عاماً بقليل. إن هؤلاء الشباب يصبحون، إذا ما تلقوا التدريب الجيد والدعم والتحفيز وأُشركوا بقدر كاف في إدارة الشؤون العامة، رأس مال بشري ثميناً من شأنه أن يمكننا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسرعة. ومع ذلك، يجب أن نظل مدركين أيضاً أنه إن لم يحصل هؤلاء الشباب على التدريب الجيد أو إن سقطوا ضحايا للاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، يمكن أن ينجذبوا إلى الجماعات الإرهابية والإجرامية، وبالتالي يصبحون عاملاً من عوامل عدم الاستقرار.

وفي جمهورية تشاد، تابعت الجماعة عن كثب وقائع الحوار الوطني الشامل والسيادي الذي عُقد في انجمينا في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر. وأحاطت الجماعة الاقتصادية علما بتمديد الفترة الانتقالية، على النحو الذي قرره المشاركون في الحوار. ومن ثم، فقد حافظت على التزامها بدعم العملية الانتقالية الجارية باعتبارها السبيل الوحيد لدرء خطر عدم الاستقرار في البلد، والذي سيكون له تأثير فوري مزعزع للاستقرار في منطقتي الساحل ووسط أفريقيا.

بيد أن الجماعة الاقتصادية تواصل مشاوراتها مع السلطات التشادية وجميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية في البلد، ولا سيما تلك التي لم تشارك في الحوار، لتحقيق هدف تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة في العملية الانتقالية. وفي ذلك السياق، عين الاجتماع الاستثنائي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عُقد في كينشاسا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، ميسرا للمصالحة بين أصحاب المصلحة في العملية التشادية.

وفيما يتعلق بالأحداث المؤسفة التي وقعت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر والتي أدت إلى أعمال عنف خطيرة أسفرت عن خسائر في الأرواح في أربع مدن في البلد، بما فيها العاصمة انجمينا، أدان الاجتماع نفسه المعقود في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر بأشد العبارات أي لجوء إلى العنف لتحقيق أغراض سياسية. وتعكف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حاليا على إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق، دعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء ولجنة حوض بحيرة تشاد إلى المشاركة فيها. وقد حصلت البعثة على موافقة السلطات التشادية وستزور قريبا المدن الأربع في البلد التي وقعت فيها أعمال العنف من أجل إثبات الوقائع وتحديد المسؤوليات واقتراح السبل والوسائل الكفيلة بضمان تحقيق العدالة للضحايا.

وعقب تدهور الحالة الأمنية في تشاد، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن البشري في أعقاب أحداث ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، فوجئت منطقة

بدور كامل في هذا الصدد، بالعمل بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ودعمًا للدول والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتحقيقًا لهذه الغاية، سيكون من الضروري زيادة الدعم المقدم من مجلس الأمن على الصعيد السياسي. **الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد أباري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد دا بيدادي فيريسيمو.

السيد دا بيدادي فيريسيمو (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي أخطب بالنيابة عنها مجلس الأمن والسلك الدبلوماسي بأسره في نيويورك في مناقشة اليوم المفتوحة، أن تُدعى إلى تقديم لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية في منطقة وسط أفريقيا، بعد زميلي وأخي، السفير عبده أباري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وعلى الرغم من أنه عرض بالفعل جزءا كبيرا من معالم الحالة الراهنة وتحدياتها في المنطقة، أود أن أركز في إحاطتي على حالتي جمهورية تشاد وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية وعلى التعاون بين منظمتهما الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في مجال تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.

وقبل أن أمضي قدما، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهانئي الحارة لرئيسة مجلس الأمن على رئاسة بلدها للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ وعلى الطريقة التي تدير بها أعمال المجلس، التي لا يسعني إلا أن أقول هنا إنها تتناسب مع الدور الذي تؤديه الهند على الساحة الدولية.

فيما يتعلق بالحالة السياسية في المنطقة، تجدر الإشارة إلى إجراء الانتخابات مؤخرا على عدة مستويات في جمهورية الكونغو وجمهورية أنغولا وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية وجمهورية غينيا الاستوائية. وقد أوفدت لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعثات دولية لمراقبة الانتخابات في كل من هذه البلدان لرصد عملياتها الانتخابية وكفالة امتثالها للمعايير الانتخابية الدولية والقارية ودون الإقليمية.

المتحدة الإقليمية لوسط أفريقيا إلى سان تومي وبرينسيبي. واجتمعنا مع أعلى السلطات، وتحديدًا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، برفقة وزراء الخارجية والدفاع والداخلية، الذين طلبوا منا إيفاد بعثة لإلقاء الضوء على الحدثين، وهما الهجوم على معسكر الجيش وانتهاكات حقوق الإنسان. كما التقينا برئيس الأركان ونائبه والمفتش العام للقوات المسلحة، وكذلك مع حزب BASTA السياسي، وهو حزب رئيس البرلمان السابق دلفيم نيفيس. وصدر بيان مشترك بشأن الزيارة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت بعثة دولية لتقصي الحقائق من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تتألف من خمسة أعضاء ويرأسها مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن، بدعم من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في سان تومي وبرينسيبي، الاضطلاع بأعمالها.

وقد تعاونت السلطات المدنية والعسكرية في سان تومي وبرينسيبي حتى الآن مع البعثة التي تحظى بدعم كبير من الأمم المتحدة. واجتمعت البعثة بالفعل مع عدد من الجهات الفاعلة وستقدم تقريرها في نهاية مهمتها قبل نهاية هذا الشهر. وسيقدم تقرير بعثة تقصي الحقائق، من ناحية، إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في سان تومي وبرينسيبي، ومن ناحية أخرى، إلى رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن المتوقع أن يتضمن التقرير توصيات ستساعد الجماعة الاقتصادية سان تومي وبرينسيبي على تنفيذها في نهاية المطاف بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالجبهة الأمنية أيضا، لا تزال الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق. ولا يزال نشاط الحركات الإرهابية والجماعات المسلحة في كیفو الجنوبية وكیفو الشمالية وإيتوري يقوض المبادرات التي اتخذتها السلطات الكونغولية، بما في ذلك إعلان حالة الحصار في المقاطعتين الأخيرتين منذ أكثر من عام. إن النشاط المستمر للجماعات المسلحة والحركات الإرهابية، ولا سيما حركة ٢٣ مارس، هو في صميم التوترات الدبلوماسية بين

وسط أفريقيا مرة أخرى بنشوب أزمة سياسية وأمنية لم تكن متوقعة على الإطلاق في جمهورية سان تومي وبرينسيبي، وهي دولة عضو في جماعتنا، لأن نقل السلطة هناك جرى بشكل منتظم بعد الانتخابات التي قبل جميع الفاعلين السياسيين نتائجها في نهاية المطاف.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، والتي راقبتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، نشأت توترات سياسية، ولكن تم التغلب عليها بسرعة. وكانت حدة التوترات قد خفت وهذأت الحالة السياسية في سان تومي وبرينسيبي إلى حد أنه لم يكن أحد يتصور اندلاع أي أعمال عنف بعد أقل من شهر من تنصيب الحكومة الجديدة. ولكن هذا ما حدث في الساعات الأولى من يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر حيث وقع هجوم على ثكنات عسكرية لأسباب لم يتم تحديدها بشكل واضح بعد. وبالإضافة إلى الرد العسكري، الذي سرعان ما أسفر عن السيطرة على الوضع، تجدر الإشارة إلى أنه تم اعتقال عدد من المدنيين، من بينهم رئيس البرلمان السابق ومسؤول في البنك المركزي وجندي سابق من كتيبة بافلو التابعة لما كانت تسمى قوات دفاع جنوب أفريقيا، والتي تم تحديدها على أنها العقل المدبر للهجوم. وقد فتح القضاء تحقيقا في الواقعة.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب الإعلان في البداية عن إلقاء القبض على المعتدين والمتواطئين معهم واحتجازهم، فوجئ المجتمع الوطني في سان تومي وبرينسيبي والمجتمع الدولي وصُدما بشدة عقب بث مقاطع فيديو وصور فوتوغرافية تُظهر أعمال تعذيب وقسوة غير مقبولة تجاه المحتجزين العزل، الذين كانت أيديهم مقيدة من الخلف وملطخة بالدماء، مما أدى إلى وفاة أشخاص في الثكنات العسكرية. ونعلم الآن أن رئيس أركان القوات المسلحة لسان تومي وبرينسيبي قد استقال بعد ذلك من منصبه بعد أن اعتذر لشعب سان تومي وبرينسيبي.

وفي اليوم التالي ليوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أي من ٢٦ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ذهبْتُ مع زميلي السفير عبده أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم

ننتظر أن تسفر عن نتائج، من الحيوي أن تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسرعة بشأن طرائق تنسيقها مع القوات الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا لضمان أن تؤدي جهودهما المشتركة إلى استعادة السلام الدائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، أود أن أعتزم هذه الفرصة للإشادة بنوعية تعاوننا مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي استمر في التحسن منذ إنشائه في عام ٢٠١١. وقبل إنشاء مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، كانت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا أحد الأطر الرئيسية لذلك التعاون، وستظل كذلك. ولكن يمكن القول أيضا إنه بالإضافة إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية، اتخذ هذا التعاون أساسا شكل إجراءات مشتركة في منع نشوب النزاعات من خلال المساعي الحميدة، وإذكاء الوعي، والتدريب على مكافحة خطاب الكراهية، وبناء القدرات لصالح النساء والشباب، على أساس القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، والمجتمع المدني ودعم تنفيذ الإصلاح. وقد أدت تلك الإجراءات، على سبيل المثال، إلى إنشاء شبكة الوسيطات في وسط أفريقيا وتحالف منظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في وسط أفريقيا، وستؤدي إلى دعم وضع صكوك قانونية لإنشاء مؤسسات مجتمعية جديدة.

وستظل المشاورات المنتظمة بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين رئيسي المنظمين جزءا هاما من التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. والتجربة الأخيرة في سان تومي وبرينسيبي، التي ساعدت بلا شك على إنقاذ الأرواح، تدل على فعاليتها وأهميتها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى جانب تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا - ولكن دائما بدعم منه - تعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون

جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، حيث يهتم كل بلد الآخر بدعم الجماعات والحركات. وتؤيد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في تطبيقها لمبدأ التكامل، تأييدا تاما عمليتي لواندا ونيروبي اللتين أنشأهما الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا بغية حل الأبعاد الإقليمية والوطنية للأزمة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقا لتلك الغاية، تستكشف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من ناحية، سبل دعم القوة الإقليمية المنتشرة حاليا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعمل من ناحية أخرى كمراقب ومركز تنسيق للعمليات، اللتين تعملان حاليا بالتوازي.

ولا يمكن تحليل مسألة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تحليلا كافيا بدون مناقشة دور قوة الأمم المتحدة المنتشرة هناك منذ عقدين من الزمن والتي يشار إليها عادة باسمها المختصر "مونوسكو" MONUSCO - بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما من شك في أن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى السنوات الـ ٢٢ الماضية أسهمت إسهاما كبيرا في استعادة السلام والاستقرار في عدة أجزاء من البلد. غير أنه من الصحيح أيضا أن استمرار انعدام الأمن، بل وتفاقمه في مناطق معينة من مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري في السنوات الأخيرة قد أسهم في تدهور العلاقات بين البعثة، من ناحية، والسلطات الكونغولية والشعب الكونغولي، من ناحية أخرى.

ونظراً لأن المنظمات دون الإقليمية تعمل الآن على نشر قوة إقليمية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فربما حان الوقت لكي تفكر الأمم المتحدة بعناية في فعالية بعثاتها لحفظ السلام في بؤر التوتر الحالية كتلك الموجودة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينطبق ذلك أيضا على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة، حيث تواجه قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات مماثلة. وأمل أن تكون الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، شأنها شأن المنظمات الأفريقية دون الإقليمية الأخرى، مستعدة للإسهام في ذلك التفكير. ولكن بينما

ولكن الأمر متروك للدول الأعضاء للاستفادة من ذلك الدعم وإجراء انتخابات ديمقراطية وعمليات انتقالية شاملة للجميع.

ثانياً، تكرر المملكة المتحدة تأكيد دعمها لعملية انتقال تشاد إلى الحكم المدني والدستوري. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن العملية الانتقالية، كما هو متوخى حالياً، تتعارض مع الشروط المنصوص عليها في بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٢١ والذي وافق الرئيس ديبي إيتو على التقيد به. وقد أحزننا اندلاع العنف في تشرين الأول/أكتوبر ونرحب ببداية التحقيق، فضلاً عن تعاون الممثل الخاص للأمن العام مع رؤساء البعثات في انجمننا بشأن تلك المسألة المهمة. ونحث مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والحكومة التشادية على ضمان أن يكون التحقيق شفافاً ومستقلاً وذا مصداقية. كما ندعو الحكومة إلى كفالة مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة للأفراد الذين لا يزالون محتجزين حالياً، بمن فيهم القُصّر.

ثالثاً، تشكل الأزمات الحالية في الكاميرون والحالة الإنسانية المتردية، التي تتطلب اهتماماً عاجلاً، تحدياً مستمراً للمنطقة دون الإقليمية. وتدعو المملكة المتحدة كل الأطراف إلى الدخول في حوار شامل للجميع وإلى تمكين الوصول الآمن إلى المدارس وإبصال المساعدة الإنسانية.

أخيراً، أود أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء العنف المستمر في جمهورية أفريقيا الوسطى والخسائر الفادحة التي تلحق بالسكان. إنه يفاقم الحالة الإنسانية الحادة أصلاً ويهدد بتقويض التقدم المحرز في المصالحة. ولا يزال استهداف المدنيين من جانب القوات الوطنية وممرزة مجموعة فاغنر الروسية، وكذلك الجماعات المسلحة، يؤدي دوراً مزعجاً للاستقرار في البلد. وندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إجراء تحقيقات كاملة وفي الوقت المناسب في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان لكفالة محاسبة جميع الجناة.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الممثلين الدائمين للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وكينيا.

اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مختلف المجالات المتصلة بالأمن البشري التي إذا أهملت يمكن أن تؤدي إلى نزاعات أو إلى تفاقمها.

إن التحديات التي أوجدتها الحالات في جمهورية أفريقيا الوسطى وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وسان تومي وبرينسيبي - ولا ننسى الكاميرون - تتيح لنا فرصة لإعادة التفكير في علاقاتنا التعاونية وإعادة تصورها وإعادة ابتكارها باستمرار في العمل على تعزيز السلام والأمن المستدامين في وسط أفريقيا. وآمل أن يتيح لنا عام ٢٠٢٣ فرصة للالتزام بذلك المسار والنهوض بخطة السلام والأمن في تلك البلدان والحالات. ولا يسعني أن أختتم بياني من دون أن أكرر الإعراب عن امتنان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمجلس الأمن على جهوده المتواصلة لتعزيز السلام في القارة الأفريقية بصفة عامة وفي وسط أفريقيا بصفة خاصة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة جيكوبز (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والممثل الخاص للأمن العام أباري على إحاطتهما. ونتطلع إلى العمل مع السيد أباري في دوره الجديد ونشيد بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لدعم وتعزيز السلام والاستقرار والأمن في وسط أفريقيا. وأود أن أدلي اليوم بأربع نقاط.

أولاً، عندما ننظر في الفرص، فإن الانتخابات في المنطقة دون الإقليمية جوهرية لبناء السلام واستدامته، كما شهدنا في سان تومي وبرينسيبي وأنغولا. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تظل العمليات السياسية شاملة للجميع وسلمية وذات مصداقية. ولمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وشركائه دور هام يؤديه في دعم تلك العمليات،

أما على الصعيد الأمني، فلا تزال عدة بلدان في المنطقة تعاني من أزمات وتوترات معقدة ومتعددة الأبعاد. ويشمل ذلك الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود واستمرار وجود الجماعات المسلحة وانعدام الأمن البحري والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاشتباكات بين القبائل، التي تفاقمت بسبب الآثار المتزايدة لتغير المناخ. ويساورنا بالغ القلق إزاء الهجمات الإرهابية المستمرة التي تشنها جماعة بوكو حرام والجماعات المنشقة عنها في حوض بحيرة تشاد، والتي تتسبب في وقوع خسائر بشرية واسعة النطاق وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية في الكاميرون وتشاد. كما كثفت الجماعات المسلحة هجماتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن معاناة إنسانية ماثلة. ويدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بشدة هذه الأنشطة المدمرة ويكررون دعوتهم لدول المنطقة والمجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة ومتواصلة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب في المنطقة.

ويشكل استمرار وجود هذه الجماعات المسلحة تهديدا مستمرا للسلام والأمن في وسط أفريقيا. وعلى مدى عقود، ارتكبت القوى الهدامة مذابح وانتهاكات ضد المدنيين، إلى جانب تدمير ونهب الممتلكات، مع الإفلات التام من العقاب. وغالبا ما تمول هذه القوى نفسها ذاتيا من خلال استغلالها غير المشروع للموارد الطبيعية، وتؤثر أعمالها تأثيرا مباشرا على مستقبل الملايين، ولا سيما الشباب والنساء. ويدينها الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بشدة ويطالبونها بالانضمام فورا ومن دون شروط إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمشاورات السياسية الجارية. ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بالتزام الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تسعى إلى وضع حد لانعدام الأمن المتقشري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال عمليتي نيروبي ولواندا. ويجب أن تدعم الأمم المتحدة تلك المبادرات.

ونرحب بالانتشار المستمر للقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، ونأمل أن تساعد على حل الأزمة الدامية في شرق جمهورية

نهئي بحارة السفير عبده أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وإنه لمن دواعي السرور حقا أن نرى التزامه المستمر بخدمة السلام والأمن الدوليين. ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد ونؤكد له دعمنا الكامل في تنفيذ ولايته، التي نحن على ثقة بأنها ستسهم في تحقيق السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ونشكر أيضا رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطته المتبصرة. سيركز بياننا اليوم على ثلاث مسائل رئيسية.

أولا، على الجبهة السياسية، رحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بإجراء مختلف الانتخابات التي عقدت مؤخرا بطريقة سلمية، في دليل على استعداد دول المنطقة لتعزيز مكاسبها الديمقراطية والحفاظ عليها. ونشجعها على مواصلة جهودها في ذلك الاتجاه. ونرحب بالمشاركة النشطة للنساء والشباب في العمليات السياسية، ولا سيما في أنغولا، التي انتخبت أول رئيسة للجمعية الوطنية. ونشير أيضا إلى التوقيع على اتفاق الدوحة للسلام وإجراء الحوار الوطني السبادي الشامل للجميع الذي استهل في انجمينا، وهما تطوران مهمان في العمل على ضمان العودة إلى النظام الدستوري.

ويعرب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن عن أسفهم للحوادث التي وقعت في تشاد في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب المظاهرات والتي أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين، ونحث السلطات التشادية على الإسراع في التحقيقات في تلك الأحداث. وندين محاولة الانقلاب التي وقعت ليلة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في سان تومي وبرينسيبي، والتي نعتقد أنها من المرجح أن تضعف المكاسب الديمقراطية في ذلك البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم سان تومي وبرينسيبي في سعيها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الديمقراطية والحكم الرشيد وإنشاء مؤسسات قوية. وفي أماكن أخرى، يسرنا أن نشير إلى الإجراءات الإيجابية المتخذة في الكاميرون، ولا سيما تنظيم حوار شامل للجميع يرمي إلى حل الأزمة الأمنية في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد.

الطبيعية. ونود أن نغتتم هذه الفرصة لتذكير المجتمع الدولي بضرورة أن يفي بوعوده بتمويل سياسات التكيف وتخفيف الآثار.

يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة للفئات الأكثر ضعفا، مما يعرض حياة موظفي تلك الجهات للخطر في بعض الأحيان. وندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق إلى البلدان التي تشهد نزاعات ونكرر دعوة الأمين العام للمانحين والشركاء الدوليين إلى تمويل خطط الاستجابة الإنسانية في المنطقة. ونؤيد الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لإدماج أبعاد تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية بصورة منهجية في عمليات منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام والتنمية.

في الختام، يجدد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن تأكيدهم على احترام السلامة الإقليمية لبلدان وسط أفريقيا وسيادتها. كما نؤكد من جديد دعمنا الكامل للسيد عبده أباري وفريقه في جهودهم الدؤوبة في الميدان. وتأمل مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن يواصل المجلس دعم عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا باعتماد البيان الرئاسي الذي هو قيد نظر أعضاء المجلس منذ عدة أشهر الآن.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الممثل الخاص السيد عبده أباري على إحاطته الأولى للمجلس منذ توليه منصبه الجديد، والشكر موصول لرئيس مفوضية مجموعة دول وسط أفريقيا، السيد غيلبرتو فيريسيمو، على إحاطته القيمة.

تواصل وسط أفريقيا مواجهة العديد من التحديات التي تتطلب مواظبة العمل على التصدي لها ومعالجة أسبابها الجذرية، وفي مقدمتها انعدام الأمن في ظل استمرار الجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتشار التطرف والإرهاب، هذا بالإضافة إلى الحالة الإنسانية المتردية التي تتفاقم جراء تغير المناخ وما يرافقه من تداعيات.

الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي دعما فعالاً لتلك الجهود دون الإقليمية. كما يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أهمية تعزيز التعاون، أولاً بين دول وسط أفريقيا من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ونظيرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وثانياً بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وهذا التآزر أساسي لتحسين تنسيق الإجراءات الاقتصادية والأمنية والسياسية بغية تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان وتحقيق السلام الدائم في هاتين المنطقتين دون الإقليميتين.

أما على الجبهة الإنسانية، فلا يزال عدد اللاجئين والمشردين في المنطقة يتزايد إلى مستويات قياسية. وفي حوض بحيرة تشاد، سيحتاج ٩,٧ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. وتبعث الحالة الإنسانية المتدهورة، التي تفاقم بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ في وسط أفريقيا، على القلق البالغ. ومن يعبرون عن شكوكهم بشأن الصلة الواضحة والمباشرة بين تغير المناخ والنزاعات في وسط أفريقيا إنما يظهرون تجاهلهم لحقيقة ما يجري في المنطقة، ولا سيما في محيط بحيرة تشاد والبحيرات الكبرى. فالموجات المتكررة من الفيضانات والجفاف تجبر السكان على الهجرة وتؤدي إلى اشتباكات بين القبائل. واليوم، يواجه العديد من البلدان والمجتمعات المحلية في وسط أفريقيا مشكلة ذات شقين - تغير المناخ والنزاعات العنيفة - مع خطر حقيقي يتمثل في أن يؤدي تأثير التغيرات المناخية إلى تفاقم احتمالات وقوع أعمال عنف. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ آليات لمنع والتخفيف والإدارة، تركز على المخاطر الأمنية الناجمة عن آثار تغير المناخ عن طريق تعزيز قدرات الدول الهشة والبلدان الخارجة من النزاع على التكيف. ومن دون ذلك، ستكون المجتمعات المحلية أكثر فقراً وأقل قدرة على الصمود.

وإذ نؤكد على أن مستقبل الكوكب يعتمد اعتماداً كبيراً على الغابات المطيرة في حوض الكونغو، نود أن نذكر المجلس بأن أفريقيا هي أقل قارات العالم إسهاماً في التلوث وأكثرها عرضة للكوارث

مليون شخص ممن هم في موضع اهتمام مفوضية شؤون اللاجئين، منهم ما يزيد عن ٧,٥ مليون نازح داخلي بحاجة إلى تلقي مساعدات إنسانية عاجلة، ويتواجد أكثر من نصفهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى التحديات الإنسانية المستمرة في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، إذ نؤكد هنا على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لهم والسماح بوصولها دون عوائق، إلى جانب توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني.

وعلىنا كذلك أن نولي اهتماماً لتداعيات تغير المناخ على الأوضاع الأمنية والإنسانية في المنطقة، حيث تؤثر الأمطار الغزيرة والفيضانات والتصحر على السكان وتلحق أضراراً على الممتلكات وتزيد كذلك من التوترات والنزاعات. ولهذا لا بد من تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود أمام تغير المناخ، بما في ذلك في حوض بحيرة تشاد وحوض الكونغو، الأمر الذي يتطلب استثمار المزيد من الوقت والموارد لوضع حلول فعالة ومستدامة للتحديات المرتبطة بتغير المناخ. ونثني هنا في هذا السياق على جهود مكتب الأمم الإقليمية في دعم الجهات الفاعلة الأفريقية ودونها التي تواصل توسيع نطاق فهمها للصلات القائمة بين تغير المناخ والسلام والأمن في المنطقة .

وختاماً، تجدد دولة الإمارات دعمها لدول المنطقة والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تعمل دون كلل لضمان إحلال السلام والاستقرار والازدهار للشعوب في وسط أفريقيا.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد أباري على إحاطته الأولى للمجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. يمكنه أن يعول على دعم أيرلندا الكامل. ونحن أيضاً ممتنون للمعلومات التي قدمها السيد دا بيدادي فيريسيمو.

بينما نقر بأنه قد تم إحراز بعض التقدم في وسط أفريقيا فيما يتعلق بالانتخابات والأمن البحري إلا أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار وجود عدد من التحديات المتعلقة بالحكم الإقليمي والأمن وبناء السلام. وتعتقد المكسيك أن حالات معقدة مثل تلك التي تواجهها جمهورية

واستجابة لهذه الأوضاع المتردية، يجب بلورة نهج شامل يتيح تعزيز التعاون والتنسيق على كافة الأصعدة، لا سيما بين الدول المتجاورة، وكذلك بينها وبين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، إذ لا يمكن إغفال الدور الهام لهذه الجهات في إيجاد حلول عملية وفعالة، فهي تمتلك من الخبرات والأدوات ما يجعلها أهلاً لهذه المهمة.

وتبرز الحاجة لمثل هذا العمل المشترك للتصدي للتحديات الأمنية المعقدة في المنطقة، إذ ساهمت الجهود المتعددة الأطراف في خفض حوادث القرصنة في خليج غينيا مؤخراً، ولكن لا تزال هناك العديد من الجوانب التي تتطلب اهتماماً خاصاً، ومنها استمرار التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية والمسلحة على الأمن والاستقرار الإقليميين، مثلما شهدنا من الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام الإرهابية في بحيرة تشاد وغيرها من المناطق. ونرى أن الاجتماعات المشتركة بين المبعوثين الخاصين والأطراف المعنية في المنطقة، ومنها الاجتماع الذي انعقد في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لمناقشة تهديدات الإرهاب والتطرف في منطقة البحيرات الكبرى، تعد جميعها من الأمثلة الهامة على سبل تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لدعم الجهود المحلية وبناء قدرات الدول في المنطقة. كما ننطلق إلى القمة المزمع عقدها حول الأمن البحري في مطلع العام المقبل، والتي ذكرها الممثل الخاص.

وفي ظل ما تمر به دول المنطقة من تطورات على الصعيد السياسي، سواء تلك المتعلقة بالانتخابات أو العمليات السياسية، لا يفوتنا هنا التأكيد على تعزيز مشاركة المرأة وتمكين الشباب، نظراً لدورهم الحيوي في بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة. ونؤكد أن تحقيق الاستقرار المستدام في وسط أفريقيا يتطلب مواصلة التركيز على الدبلوماسية الوقائية والحوار السياسي الشامل لمعالجة النزاعات بالطرق السلمية والحيلولة دون نشوبها في المقام الأول، إلى جانب السعي لتعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة.

تتطلب الأوضاع الإنسانية في المنطقة اهتماماً لا يقل عن الاهتمام الذي نوليّه لمعالجة الأوضاع الأخرى، إذ يوجد حوالي ١٣

نحو أكثر فعالية في مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة التي تؤدي إلى تفاقم النزاعات في جميع أنحاء المنطقة.

ثانياً، لا يمكن للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والوكالات الدولية إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يسفر عن نتائج إيجابية إلا إذا تصرفت الجهات الفاعلة السياسية الوطنية بمسؤولية في الاضطلاع بنصيبها من العمل. ونرحب بالتمويل الدولي المقدم للمشاريع المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. ولكن لكي تحدث هذه الجهود فرقاً حقيقياً، يجب على الجهات الفاعلة السياسية الوطنية أن تلتزم باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية ونتائج الانتخابات. وإلا فإن الأزمات السياسية ستستمر في التكرار وستمنع آثارها الإنسانية والاقتصادية وسط أفريقيا من تحقيق إمكاناتها. وفي سياق تفرض فيه الاحتياجات الإنسانية وجهود الإنعاش الاقتصادي العالمي قيوداً جديدة على الموارد المتاحة للتعاون الدولي، من الحيوي بذل كل جهد ممكن لزيادة أثر المساعدة الدولية المقدمة إلى بلدان وسط أفريقيا إلى أقصى حد.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري والسيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطتهما.

لقد اتخذت بلدان وسط أفريقيا مؤخرًا تدابير فعالة للحفاظ على الاستقرار السياسي واستعادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يدل على قدر هائل من القدرة على الصمود والطاقت الكامنة. في الوقت نفسه، وبسبب التراجع الاقتصادي العالمي والنزاعات الجغرافية السياسية وأزمته الغذاء والطاقة، اتسمت الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة بزيادة خطر عدم الاستقرار وعدم اليقين. إن استقرار المنطقة أمر حيوي للسلام والتنمية في القارة بأسرها. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل أن يكرسا مزيداً من الاهتمام والمساعدة للمنطقة، وأن يعملوا مع البلدان هناك لفهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها واحتياجاتها الحقيقية ومساعدتها على بناء قدراتها في مجالات الحوكمة ومكافحة الإرهاب والحد من الفقر والتنمية المستدامة، بغية

أفريقيا الوسطى وتساعد العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب تنسيقاً إقليمياً أكبر. وفي هذا الصدد، ندعو إلى زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية في دعم العملية الانتقالية في تشاد. إن القرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بتعيين الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، مسيراً للمرحلة الانتقالية، هو علامة إيجابية. ونعتقد أن المزيد من التأخير في العملية الانتقالية التشادية من شأنه أن يشكل سابقة سياسية خطيرة للمنطقة بأسرها. علاوة على ذلك، الاستعادة السريعة للنظام الدستوري في تشاد هي شرط أساسي لقدرتها على مواجهة خطر الإرهاب وتحدياته الاقتصادية بالسرعة اللازمة. إننا نحث السلطات الانتقالية على أن تحترم بدقة التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالكاميرون، نعتبر التعبئة السياسية لصالح المصالحة الوطنية أمراً حاسماً. وثمة حاجة ملحة إلى كسر حلقة العنف هناك، والتي يغذيها عدم المساواة والفقر والتمييز. ويجب بناء أسس جديدة لضمان التعايش السلمي بين مختلف الطوائف في هذا البلد. وخطورة أن يؤثر العنف في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون على جيرانها تبرر زيادة المشاركة الإقليمية في تيسير الحوار بين الأطراف. كما نعتقد أن الشتات الكاميروني يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في استعادة السلام في هذا البلد.

وترى المكسيك أن دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أساسي في تعزيز التنسيق الإقليمي في وسط أفريقيا، وتود أن تسلط الضوء على مسألتين في هذا الصدد. أولاً، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي مواصلة الإسهام في توطيد الهيكل المؤسسي الإقليمي. وتعزيز عملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أمر أساسي لتحقيق ذلك، لأنه سيمكنها من الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في حل الأزمات داخل المنطقة. وينبغي الاستفادة على نحو أفضل من الإطار القانوني الإقليمي لمعالجة المشاكل عبر الوطنية. فاتفاقية كينشاسا، على سبيل المثال، يمكن أن تستخدم على

الإرهاب وتحقيق الأمن الجماعي والتنمية المشتركة. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة ذات الوجود المحلي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا تقديم مزيد من الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات تدريب الأفراد وبناء المؤسسات والدعم اللوجستي وإدارة الموارد.

ثالثا، ينبغي أن تساعد بلدان المنطقة على تحسين مستويات المعيشة فيها وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد شهدت بعض بلدان المنطقة مؤخرا زيادات حادة في أعداد الجياع واللاجئين، كما أن الاحتياجات الإنسانية تتزايد. وينبغي للبلدان المانحة المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية أن تفي بالتزاماتها بتقديم المعونة وأن توفر التمويل الإنساني الكافي وأن تساعد البلدان المتضررة على تخفيف ضائقتها المالية وإنهاء الأزمات الإنسانية في أقرب وقت ممكن. وتتمثل أسس مساعدة بلدان المنطقة على تحقيق التنمية في القضاء على الفقر وبناء البنية التحتية وتحسين التعليم والصحة وزيادة فرص العمل وتيسير التجارة وتعزيز الأمن الغذائي. وستواصل الصين التنفيذ النشط لمبادرة التنمية العالمية التي اتخذها الرئيس شي جين بينغ ودعم دول وسط أفريقيا من خلال وسائل مختلفة، مثل تعليق الديون والمساعدة الإنمائية.

وقد قام الممثل الخاص بأباري، منذ توليه منصبه، بسفريات عديدة في المنطقة، وشارك بنشاط مع مختلف أصحاب المصلحة وبذل جهودا إيجابية لتعزيز التعاون الإقليمي والتصدي للتحديات المشتركة، وهو ما تقدره الصين في مجمله. ونأمل أن يواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا العمل في نطاق ولايته، وأن يحافظ على اتصال وتعاون وثيقين مع بلدان وكيانات المنطقة، وأن يضطلع بدور أكبر في تعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة وسط أفريقيا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): نرحب بالسيد عبده أباري في مجلس الأمن بصفته الجديدة ممثلا خاصا للأمم المتحدة لوسط أفريقيا. ونشكره ونشكر السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على إحاطتهما المفصلتين.

تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة. وتود الصين أن تؤكد على ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولا، ينبغي أن نحترم جهود بلدان المنطقة لمعالجة قضاياها الداخلية بصورة مستقلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت أنغولا وتشاد وجمهورية الكونغو وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية والكاميرون تقدما إيجابيا في العمليات السياسية لكل منها، بما في ذلك إجراء انتخابات هامة بنجاح في بعض تلك البلدان. ونأمل أن تغتنم جميع الأطراف الفاعلة الوطنية في تلك البلدان الفرصة لمواصلة تعزيز الحوار والوحدة والعمل معا من أجل إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي احتراما حقيقيا لسيادة وملكية بلدان المنطقة، وأن يولي اهتماما كاملا لشواغلها وأن يستوعبها، وأن يقدم مساعدة بناءة، وأن يتمتع عن فرض حلول من الخارج.

وتتابع الصين عن كثب الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعترف بالتقدم الذي أحرزته الحكومة على مختلف الجبهات، بما في ذلك في العملية الانتخابية لعام ٢٠٢٣ وفي تعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المحلية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونؤيد جهود الكاميرون لحماية سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ونثق بأن حكومة الكاميرون وشعبها قادران على حل المسائل في المناطق الجنوبية الغربية والشمالية الغربية من البلد على النحو السليم.

ثانيا، ينبغي أن ندعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أداء أدوارها الفريدة. وترحب الصين بعقد مؤتمر القمة الحادي والعشرين للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة لتعزيز التكامل الإقليمي. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2022/896)، من غير المحتمل أن تُحل التوترات الاجتماعية والقبلية في بعض بلدان المنطقة في أي وقت قريب. وتتشط بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية في المنطقة، ولا تزال القرصنة مستمرة في خليج غينيا، وتواجه المنطقة أيضا تحديات أمنية غير تقليدية مختلفة. ونؤيد تطوير آليات أمنية في منطقة وسط أفريقيا لتعزيز قدرات المنطقة دون الإقليمية على صون الاستقرار ومكافحة

كما أننا نولي اهتماما وثيقا للتطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد تمكنت سلطات أفريقيا الوسطى، بفضل دعم شركائها، بما في ذلك روسيا، من اجتياز أصعب مرحلة في مواجهة أولئك الذين حاولوا شن انقلاب عسكري مناهض للدستور. بيد أنه حدثت في الأشهر الأخيرة زيادات متكررة في أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة في الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من البلد، ولا سيما على حدوده مع السودان وتشاد. وسنواصل مساعدة بانغي في مكافحة الجماعات المسلحة وفي توسيع نطاق وجود الدولة في جميع أنحاء البلد بغية تحقيق تسوية نهائية.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في المنطقة دون الإقليمية، حيث سجل الخبراء وجود عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية من نوع أو آخر. ومن الواضح أن بلدان وسط أفريقيا تواجه تحديات معقدة. ومع ذلك، نعتقد أن دول المنطقة نفسها هي التي يجب أن تؤدي دورا رئيسيا في منع الأزمات وحل النزاعات، على أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم.

السيد دي ألميدا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأنهى السفير أباري على مهامه الجديدة وأتقدم له بالدعم الكامل من الوفد البرازيلي. كما أشكر السيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة.

وأود أن أسلط الضوء على النجاح في إنجاز العمليات الانتخابية في عدة بلدان في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أذكر الانتخابات التي أجريت في جمهورية الكونغو في ٢١ تموز/يوليه، وفي أنغولا في ٢٤ آب/أغسطس، وفي سان تومي وبرينسيبي في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وفي غينيا الاستوائية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وتذكر البرازيل أن أحزاب المعارضة في بعض تلك البلدان قد أعربت عن قلقها إزاء إجراءات التصويت، بما في ذلك الجداول الزمنية للانتخابات وقوائم التصويت. وتدعو السلطات القضائية الوطنية والقوى السياسية ذات الصلة إلى معالجة تلك المسائل وفقا لقواعدها الدستورية والانتخابية. وما زلنا نشعر بالارتياح لأن معظم الانتخابات كانت سلمية ومنظمة.

ما فتئت روسيا تؤيد عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بوصفه أداة هامة للدبلوماسية الوقائية. ويمكننا أن نرى أن هناك حاجة ماسة إلى المساعي الحميدة للممثل الخاص في المنطقة دون الإقليمية. ومن المهم الإشارة إلى أن جهود الوساطة يصحبها التواصل المباشر بين الأطراف في بؤر التوتر الإشكالية والتنسيق مع الآليات الإقليمية ذات الصلة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. إن منطقة وسط أفريقيا موقع حاسم الأهمية من حيث مكافحة انتشار الإرهاب في جميع أنحاء القارة. ونعلق أهمية خاصة على الجهود الإقليمية الرامية إلى وضع نهج متضافرة لمكافحة ذلك التهديد، وعمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات مثال جيد على ذلك. ووفقا لتقارير مختلفة، فإن النشاط الإرهابي لبوكو حرام قد تضاعف إلى حد ما في الآونة الأخيرة، ولكننا ما زلنا نعتبر تلك الجماعة أحد التهديدات الرئيسية للسلام والأمن في وسط أفريقيا. ويمكن حدود المنطقة التي يسهل اختراقها المقاتلين من الانتقال من بلد إلى آخر، وإن كان ذلك يتوقف على الحالة العامة وفعالية تدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها السلطات لمكافحةهم.

وتشكل القرصنة في خليج غينيا عاملا آخر في عدم الاستقرار في المنطقة. ونشهد بعض الزخم الإيجابي في ذلك الصدد، ونأمل أن توفر الجهود المبذولة في جميع أنحاء المنطقة، بدعم من المجتمع العالمي، حلا دائما لمشكلة السطو المسلح في البحر، في منطقة بالغة الأهمية من الناحية الاقتصادية للمنطقة.

ولاحظنا أيضا أن عددا من الدول في المنطقة دون الإقليمية أجرى انتخابات لمسؤولين على مختلف المستويات في الأشهر الأخيرة. ونرصد التطورات في الكاميرون. وتعود مشكلة المقاطعات الناطقة بالإنكليزية إلى الفترة الاستعمارية، ولا يمكن تسوية تلك النزاعات الطويلة الأمد إلا من خلال المفاوضات. وينبغي لجميع الأطراف في الكاميرون أن تتحلى بضبط النفس وأن ترفض جميع أشكال العنف. ونرصد أيضا الحالة في تشاد، حيث تجري عملية بناء الدولة في المرحلة الانتقالية وتنفيذ توصيات الحوار الوطني بين الأطراف التشادية. وقد تابعنا بقلق التقارير عن الاشتباكات التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر.

وهناك أمثلة هامة على مرونة المؤسسات الديمقراطية في وسط أفريقيا تبين ما يمكن تحقيقه بالتزام الدول والمنظمات الإقليمية. ويجب على المجلس أن يواصل دعم تلك الجهود وأن يظل مشاركا بنشاط في السيناريوهات المتطورة في المنطقة.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بالمثل الخاص للأمين العام أباري وأشكره على إحاطته الإعلامية. ونهنته على توليه تلك المهمة الهامة. ونشكر أيضا السيد فيريسيمو على إحاطته الإعلامية. وسأركز على أربع نقاط.

أولا، لا يزال الاتجاه العام في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون يثير قلقا عميقا. ويجب أن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لجميع الأطراف المشاركة في الهجمات على المدنيين والبنية التحتية للمدارس والأطفال. وعلاوة على ذلك، لا تزال بوكو حرام تشكل تهديدا مستمرا للمدنيين، الذين ما زالوا مستهدفين بالهجمات الدموية. ولإنهاء عهد الإرهاب، يجب أن تكثف دول المنطقة تعاونها من أجل استجابة قوية وموحدة. وتمثل عملية بحيرة سانيتي ضد بوكو حرام مثالا للتعاون المعزز بين أربع دول، وهو ما نشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوه. وفي هذا السياق، فإن انتشار خطاب الكراهية في جميع أنحاء المنطقة يقوض الاستقرار الإقليمي. وترحب ألبانيا باعتماد مشروع استراتيجية وخطة عمل إقليميتين في كينشاسا لمنع ومكافحة خطاب الكراهية في وسط أفريقيا. ونثق بأن رؤساء الدول والحكومات في المنطقة سيوقعون على الوثيقة على وجه السرعة.

ثانيا، إن التقارير عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن والدفاع والجماعات المسلحة، بما فيها مجموعة فاغنر، تبعث على القلق. وتحيط ألبانيا علما أيضا بالتوصيات المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية وآليات المساءلة الرامية إلى حماية ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي، فضلا عن الشروع في وضع خريطة بانتهاكات حقوق الإنسان والتحقق من حالات الاحتجاز غير القانونية في تشاد.

والأمن البحري في خليج غينيا مجال آخر حيث يمكننا أن نؤكد على النتائج الإيجابية. وهو قبل كل شيء إنجاز يُحسب لدول خليج غينيا، لا سيما نتيجة لجهودها المستمرة في سياق هيكل ياوندي، الذي هو مجرد مثال واحد على مبادرة تعاون ناجحة تجمع بين المنظمات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، أشيد بالتعاون المستمر لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. والبرازيل عضو في مجموعة أصدقاء خليج غينيا، ونحن على استعداد لمواصلة دعم بلدان المنطقة من خلال التعاون والعمليات البحرية المشتركة مثل عملية غينيكس، وأوبانغامي إكسبريس، وجراند أفريكان نيمو.

وفي حين أن ثمة تطورات إيجابية، لا تزال هناك تحديات كثيرة تواجه وسط أفريقيا. وقد تفاقم الصراعات التي طال أمدها بسبب المصاعب الناجمة عن قضايا مثل جائحة مرض فيروس كورونا، والإرهاب والاحتياجات الإنسانية، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص الدعم المالي. والواقع أن الأزمة في الكاميرون، وإن كانت نادرا ما تتصدر عناوين الصحف الدولية، تبعث على القلق بشكل خاص. وتدين البرازيل بأشد العبارات أي هجمات على المدارس أو أعمال عنف ضد المعلمين والطلاب. وفي تشاد، على الرغم من إحراز بعض التقدم في عملية الانتقال السياسي، فإن أعمال العنف المبلغ عنها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر تبعث على القلق الشديد. ويجب أن يظل الشركاء في المنطقة والمجتمع الدولي يقظين لمنع المزيد من زعزعة الاستقرار. ونعرب عن دعمنا الكامل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وقائدها، الرئيس تشيسكيدي تشيلومبو، بوصفه ميسرا. في ساو تومي وبرينسيبي، كان الانتقال السلمي للسلطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ والانتخابات التشريعية والمحلية المنظمة في أيلول/سبتمبر خطوات إيجابية للغاية، أشاد بها المراقبون الدوليون على نطاق واسع. وفي ذلك السياق الإيجابي العام، يشكل الهجوم الأخير على مقر القوات المسلحة تطورا مثيرا للقلق. وتتابع البرازيل باهتمام الحالة في تلك الدولة الشقيقة، التي تربطنا بها روابط لغوية وتاريخية وثيقة.

كما نشعر بالقلق إزاء الوضع في الكاميرون بما فيه أنشطة بوكو حرام. ومما يثير القلق بوجه خاص استهداف المستشفيات والعيادات الصحية والمدارس والمعلمين والتلاميذ. ونذكر الجميع بأن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية محظور بموجب القانون الدولي الإنساني وقد يشكل جرائم حرب.

وفي تشاد فإننا نراقب عن كثب معاملة المحتجين في سياق الحوار الوطني. ولأجل كفاءة الانتقال الفعال يجب إشراك أصحاب المصلحة من الذكور والإناث في العمليات ذات الصلة. ونشيد بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي في دعم الحوارات في البلدان الأعضاء.

إن للمكتب الإقليمي أيضا دورا يؤديه في مجالات مواضيعية أكثر شمولاً في جميع أنحاء المنطقة. أولاً، فيما يتعلق بالمناخ والأمن، نشيد بالمكتب الإقليمي لتحديد المسار. ويتناول التقرير المعنون "الحفاظ على السلام في وسط أفريقيا من خلال التصدي للأثر السلبي لتغير المناخ على السلام والأمن" التحديات التي تواجهها المنطقة بإيجاز. بالإضافة إلى ذلك، تبين توصيات التقرير بعض الفرص التي يمكن اغتنامها لأجل مواجهة تحدي المناخ.

ثانياً، فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وهو مجال آخر يتطلب اهتمامنا، فإن الاستكمال المشترك الأخير من جانب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي يبين بوضوح أن انعدام الأمن الغذائي الحاد أصبح هذا العام تحدياً أكثر أهمية في وسط أفريقيا. وبينما يجب أن ننتظر تحسن الأسباب العالمية لهذا الوضع، يجب معالجة آثار أزمة الغذاء المتفاقمة الآن. ولهذا السبب اضطلعت النرويج بدور فعال في المشاركة في استضافة المؤتمر الثالث المعني بحيرة تشاد في كانون الثاني/يناير. وسيسعى المؤتمر إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وينظر في إمكانية النهوض بجهودنا المشتركة لتحقيق الاستقرار والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الأمن الغذائي ووصول المساعدات الإنسانية موضوعين

ثالثاً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نشعر ألبانيا بقلق بالغ إزاء تفاقم المعاناة الإنسانية كنتيجة مباشرة لأنشطة الجماعات المسلحة، وأثار تغير المناخ، والزيادة في أسعار واردات الأغذية والوقود. وتشجع ألبانيا جميع الشركاء الدوليين على زيادة دعمهم للدول المتضررة.

رابعاً، فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية وتحديات الحكم، وإذ نرحب بالإنجاز الناجح للانتخابات في أنغولا وجمهورية الكونغو وسان تومي وبرينسيبي، فقد أحطنا علماً بالتحديات في البلدان الأخرى التي قد تزيد من تفاقم الحالة السياسية. والانتقال السياسي في تشاد يمر بمنعطف حرج. وتوقيع اتفاق الدوحة للسلام والحوار الوطني السيادي الشامل قد مهد الطريق لإنشاء حكومة وحدة وطنية. ومع ذلك، فإن الخسارة الفادحة للعديد من الأرواح خلال الاحتجاج تجعل من الواضح أن المطلوب هو استعادة النظام الدستوري وعودة الشعب إلى صناديق الاقتراع. إن إنشاء حكومات منتخبة ديمقراطياً وشاملة في جميع أنحاء المنطقة، وزيادة القدرات المؤسسية، شرطان أساسيان حيويان لإحلال السلام في المنطقة والتصدي لتحدياتها الوشيكة.

وأخيراً، أود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على دعمه لبلدان المنطقة وعلى تشجيعه لمزيد من التنسيق مع المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بهدف واضح هو إحلال السلام والأمن الدائمين في منطقة وسط أفريقيا.

السيدة هايمرياك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة. ومن دواعي سروري أن أرى الممثل الخاص للأمين العام أباري يعود إلى القاعة في دوره الجديد والمهم.

وفي الأسبوع الماضي، أعرب نائب وزير خارجيتنا عن قلقه العميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في الشرق خلال زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن حالة حقوق الإنسان في المقاطعات المتأثرة بالنزاع مثيرة للقلق. ونشعر بالجزع لقتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في المذبحة التي وقعت في قرية كشيبي الأسبوع الماضي. ويجب وضع حد لهذا العنف، وتدعو النرويج جميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها.

قبل عام قدمت أيرلندا والنيجر - بالنيابة عن مجموعة من أعضاء المجلس المتفقة في التفكير - مشروع قرار مواضيعي بشأن المناخ والأمن (S/2021/990). ونأسف لعدم اعتماد النص (انظر S/PV.8926) على الرغم من التأييد الساحق من المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة. وتواصل أيرلندا دعوة مجلس الأمن إلى دراسة آثار تغير المناخ على السلم والأمن والتصدي لها. ولا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي بينما يزداد التشريد والتوترات وتزهق الأرواح وتدمر سبل العيش، فضلا عن ضياع فرصة بناء السلام المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين بذل جهود دولية لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ومن شأن الحفاظ على حوض الكونغو وتعزيز المعارف التقليدية والهياكل الأساسية المحلية للسلام أن يساعد في منع نشوب النزاعات وحلها سلميا، فضلا عن توطيد السلام على الصعيدين المحلي والإقليمي.

ونشيد بعمل المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وآلية الأمن المناخي والكيانات الأخرى. وربما تؤدي جهودها والالتزامات المستمرة لبلدان وسط أفريقيا دورا رائدا في توضيح أهمية العمل المناخي لبناء السلام. ونذكر أن فهم الممثل الخاص بأباري الشخصي للمناخ والأمن والتزامه بهما سيؤديان إلى مواصلة إدماج مسألة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بشكل هادف في عمل المكتب الإقليمي.

يؤدي عدم الاستقرار المستمر إلى وضع إنساني مزر في العديد من بلدان وسط أفريقيا وما يترتب عن ذلك من آثار محددة على النساء والفتيات اللاتي يواجهن معدلات أعلى من العنف الجنسي والعنف الجنساني. وتدين أيرلندا تلك الأعمال. ونحث جميع الأطراف على كفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وندعو إلى مساءلة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ونرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وحكومات المنطقة للنهوض بالخطوة

أساسيين في الحوار مع الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى. ولا يمكن السماح بمنع الناس من الحصول على الغذاء بوصفه سلاحا من أسلحة النزاع تحت أي ظرف من الظروف.

أخيرا، فيما يتعلق بالأمن البحري في خليج غينيا حيث يستمر تزايد الزخم، شهدنا في الأسبوع الماضي انعقاد المؤتمر الأول للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن هذا الموضوع في كينشاسا وأشدنا به، فضلا عن انعقاد اجتماع مجموعة أصدقاء خليج غينيا لمجموعة السبعة في أبيدجان. ويحدونا الأمل في أن يستمر ذلك الاتجاه.

وبمنع اندلاع الحرائق في المقام الأول، غالبا ما تُقِيم الأدوار التي يؤديها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى بمستوى أقل. وكثيرا ما تؤدي هذه الكيانات أعمالا وقائية هامة بموارد محدودة. ولذلك، ندعو جميع الزملاء إلى مواصلة دعمهم للمكتب الإقليمي. وما تزال النرويج شريكا يعول عليه للمكتب الإقليمي والبعثات السياسية الخاصة دعما للدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك بعد انتهاء فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن.

السيد غالاجر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام بأباري على إحاطته وأشاطر الآخرين الترحيب بعودته إلى مجلس الأمن. ويسرنا كثيرا أن نراه في القاعة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطته.

تشيد أيرلندا بالأنشطة الكبيرة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لدعم وتحسين التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية. وبالمثل فإن التعاون المعزز ضروري للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة في حوض بحيرة تشاد والتهديدات العابرة للحدود لأجل تحقيق السلام والأمن. كما يؤثر انعدام الأمن البحري والنزاعات بين المزارعين والرعاة والآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن في جميع أنحاء المنطقة.

الولايات المتحدة بالمثل الخاص للأمين العام أباري في دوره الجديد. إن لديه ولاية واسعة النطاق وهامة جدا.

تواجه منطقة وسط أفريقيا تحديات عديدة. ففي تشاد نشعر بالقلق إزاء نتائج الحوار الوطني الذي تجاهل توجيهات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ما قوض الثقة في عملية الانتقال في البلد. ونواصل حث تشاد على كفالة المشاركة الفعالة للمعارضة السياسية في صياغة دستور جديد وإنشاء آليات مستقلة لتنظيم الانتخابات. ونشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على الاضطلاع بدور قيادي في دعم هذه العملية. كما ندين بشدة العنف بين قوات الأمن التشادية والمتظاهرين، فضلا عن قمع المعارضة وجماعات المجتمع المدني. ونؤيد الجهود الرامية إلى إجراء تحقيق دولي بقيادة الأمم المتحدة في هذه الأحداث.

في الكاميرون لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء استمرار العنف والهجمات ضد المدنيين. ونؤيد دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز الحوار السياسي الشامل بما في ذلك حل الأزمات في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، نشيد بقيادة الحكومة، ولا سيما الرئيس تواديرا ورئيس الوزراء دوندرا، في عملية السلام ونحث السلطات على مضاعفة جهودها لإحلال السلام. وثمة حاجة ماسة إلى إحراز تقدم في خارطة طريق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وتنشيط اتفاق السلام لعام ٢٠١٩ لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما فتئت نحث جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز روابطها مع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرها من الشركاء المسؤولين كبديل لمجموعة فاغنر اللصوصية. فلجمهورية أفريقيا الوسطى شركاء آخرون يرغبون في المساعدة في تنمية البلد. وللأسف، فإن شراكة الحكومة مع كيانات مجموعة فاغنر تضع حواجز أمام ذلك التعاون.

وعلى الرغم من أن الممثلة الخاصة للأمين العام، كيتا، ستقدم إحاطة إلى المجلس غدا، سأكون مقصرة إن لم أذكر الحالة الإنسانية

المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن تعزيز مشاركة النساء والشباب في عمليات الانتخابات والوساطة وبناء السلام، فضلا عن التعاون مع المجتمع المدني بقيادة النساء والشباب، أمر ضروري لتحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا، كما هو الحال في كل المجالات.

علاوة على ذلك يستمر تزايد انعدام الأمن الغذائي وتفاقمه بسبب حرب روسيا على أوكرانيا وما ترتب عن تلك الحرب من ارتفاع عالمي في أسعار المواد الغذائية. إن انتشار انعدام الأمن الغذائي يبعث على القلق. ونكرر التأكيد على ضرورة التعاون والعمل للتصدي لهذه المسألة.

ويسر أيرلندا أن تشيد بتحسين الحالة البحرية والأمنية في خليج غينيا وتعاون المكتب الإقليمي مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في هذا الصدد.

إذ نرحب بإجراء الانتخابات بطريقة سلمية في البلدان في جميع أنحاء المنطقة، فإننا نشعر بالقلق إزاء التحديات المتعلقة بإدارة الانتخابات. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى عمليات شاملة وشفافة.

إن الحالة في تشاد تبعث على القلق الشديد. ونشعر بالجزع من أعمال العنف الأخيرة في انجمينا وندعو الحكومة الانتقالية ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى حل التوترات على وجه السرعة وإحياء الانتقال السياسي سلميا وضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فضلا عن عودة النظام الدستوري.

أخيرا، فإن الجهود التي يبذلها المكتب الإقليمي للتصدي لخطاب الكراهية أمر ضروري. إن من شأن اعتماد مشروع استراتيجية وخطة عمل إقليميتين لمنع ومكافحة خطاب الكراهية في وسط أفريقيا في وقت سابق من هذا العام أن يسهم إسهاما كبيرا في جهود منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

السيدة ساها (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر كلا من مقدمي الإحاطتين على تعليقاتهما المتعمقة. وترحب

للسلام وتعيين حكومة شاملة، بمشاركة ممثلي المعارضة، خطوات إيجابية. غير أن أعمال العنف التي وقعت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ذكرتنا بهشاشة العملية الانتقالية الجارية. ومكافحة الإفلات من العقاب ضرورية لتعزيز المصالحة الوطنية والسماح باستمرار العملية الانتقالية. ولذلك يجب إجراء تحقيق دولي ونزيه ومستقل في أقرب وقت ممكن. ويسرنا في ذلك الصدد أن تشاد قبلت هذا المبدأ، ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من أداء دورها بالكامل. ولا بد من إدانة مرتكبي تلك الأعمال غير المقبولة.

وفي الكامبيرون، لا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء الحالة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. وقد أعاد رئيس الجمهورية تأكيد التزام فرنسا، خلال الزيارة التي قام بها إلى الكامبيرون في تموز/يوليه الماضي، بإيجاد حل سياسي يدعم عملية اللامركزية. وحث السلطات الكامبيرونية على مواصلة الحوار.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، من الضروري أن تركز العملية السياسية تقدما كبيرا في التزام أكبر بقيادة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مواصلة تعبئة دول ومنظمات المنطقة تحقيقا لتلك الغاية.

وفي أعقاب الأحداث التي وقعت في الأيام القليلة الماضية، تعيد فرنسا تأكيد التزامها باستقرار سان تومي وبرينسيبي، الذي يشكل اليوم مثالا للديمقراطية في المنطقة.

وأخيرا، يجب كذلك أن تكون الأولوية بالنسبة لوسط أفريقيا احترام حقوق الإنسان والحكم الشامل من خلال العمليات الانتخابية التي تسمح بالمشاركة الحرة والمتساوية لجميع الجهات الفاعلة، ولا سيما النساء والشباب.

والأولوية الثانية التي أود أن أسلط الضوء عليها اليوم هي حماية السكان. وترحب فرنسا بتحسين التنسيق بين قوات الأمن والدفاع في المنطقة في إطار فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، مما يمكن

والأمنية المزرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نحث الأطراف على تنفيذ الالتزامات المحددة في بيان ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك وقف حركة ٢٣ مارس أعمالها العدائية.

وإذ أنقل إلى الكلام عن بوكو حرام وتنظيم داعش في غرب أفريقيا، فإننا ندين هجماتها ضد المدنيين. وتؤيد الولايات المتحدة التنسيق الإقليمي بين الجيران والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة الجماعات الإرهابية وتنفيذ استراتيجيات شاملة تتناول الدوافع الكامنة وراء الإرهاب. وعلاوة على ذلك، تحث الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التصدي لتنظيمي القاعدة وداعش بشكل أكثر استباقية، بما في ذلك في أفريقيا، من خلال تحديد أعضائهما والمنتسبين إليهما الذين تم تجميد أصولهم وحظرهم من السفر وحظرهم من توريد الأسلحة.

وأخيرا، فإن ضحايا جيش الرب للمقاومة، في الماضي والحاضر، يستحقون العدالة. وتقدم الولايات المتحدة مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار للحصول على معلومات تؤدي إلى اعتقال أو نقل أو إدانة جوزيف كوني، المطلوب بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية. ونحث أي شخص لديه معرفة بمكان وجوده على الاتصال ببرنامج مكافآت جرائم الحرب والمساعدة في تقديمه إلى العدالة.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على جهوده لإحلال السلام والرخاء اللذين تمس الحاجة إليهما في منطقة وسط أفريقيا. والولايات المتحدة تدعمه هو وفريقه في تلك الجهود.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبده أباري، على إحاطته. وتهنئه فرنسا على تعيينه. ونرحب به، ونرجو له كل النجاح في عمله رئيسا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. كما أرحب بحضور رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جلسة اليوم. وأود أن أشدد على نقطتين.

أولا، يجب علينا بالطبع أن نواصل دعم العمليات السياسية في المنطقة. ففي تشاد، كان إجراء الحوار الوطني وتوقيع اتفاق الدوحة

قطاعات المعارضة. ومن المهم أن ينخرط جميع أصحاب المصلحة في حوار لحل جميع المسائل المعلقة وإعادة الالتزام بعملية الانتقال.

إننا ندين إدانة قاطعة الإرهاب الذي ترتكبه بوكو حرام في الكاميرون وحوض بحيرة تشاد. ونشيد بالدور الذي تضطلع به القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في مكافحة بوكو حرام والجماعات الإرهابية التابعة لها. وهذا مثال على نقطة كثيرا ما ننشرها بشأن الحاجة إلى استراتيجيات إقليمية جيدة التنسيق ومجهزة تجهيزا جيدا للتصدي للإرهاب في أفريقيا. ولن يؤدي التقليل من شأن أثر الإرهاب على أمن المنطقة والمبالغة في تقدير العوامل الأخرى التي تؤثر على السلام الإقليمي إلا إلى حرف فهمنا للمشكلة، وبالتالي حرف استجاباتنا.

ونحيط علما بتحسّن حالة الأمن البحري في خليج غينيا، حيث تعزز البلدان التعاون الإقليمي والدولي. ويجب علينا أن نواصل اليقظة وأن نتابع ذلك بتعزيز قدرات الأمن البحري في المنطقة، إلى جانب توفير الدعم الكافي للاستراتيجيات الوطنية للتصدي لأعمال القرصنة.

وتعكس الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية في منطقة وسط أفريقيا تحديات متعددة الأبعاد تدعمها المظالم التاريخية وتتفاقم بفعل تحديات التنمية. إن تأثير جائحة مرض فيروس كورونا، والآن النزاع الذي طال أمده في أوكرانيا، يبدد مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس حتى الآن. فمع ارتفاع أسعار السلع الأساسية ونقص الأغذية والوقود والأسمدة، تعرضت الاحتياجات الأساسية لمزيد من الضغوط. وستكون هناك حاجة إلى الاهتمام والدعم المستمرين من المجتمع الدولي لمساعدة تلك البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن:

”الحل الأكثر ديمومة لتعطيل دوافع النزاع يكمن في التنمية المستدامة الشاملة للجميع ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣“. (S/2022/896، الفقرة ٧٧)

وستكون تهيئة بيئة بمؤسسات ديمقراطية قوية وسيادة القانون وإقامة العدل أمرا ضروريا لتحقيق تلك الأهداف. ولذلك يكتسي التركيز على الأساسيات أهمية كبيرة.

من مكافحة التهديد الإرهابي لبوكو حرام وتنظيم داعش في غرب أفريقيا. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة. فيجب الإسراع بالاستجابة لجميع الاحتياجات الإنسانية. إن المنطقة تتحمل العبء الأكبر للعواقب المأساوية للحرب في أوكرانيا، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والآثار الضارة لتغير المناخ، كما ذكر الممثل الخاص.

ونظرا للتحديات التي تواجه وسط أفريقيا، فإن دعم مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى ضروري. وترحب فرنسا بعمله وبتعزيز الروابط مع المنظمات الإقليمية. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل لعمل الممثل الخاص.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للهند.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبده أباري، ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتهما اليوم. سأركز ملاحظاتي على ثلاثة جوانب للتطورات الأخيرة في المنطقة: الجانب السياسي والجانب الأمني والجانب الإنساني.

لقد كانت التطورات السياسية في بلدان منطقة وسط أفريقيا إيجابية، واتسمت بعمليات انتخابية وتبادل منتظم في الآراء وتعاون فيما بين البلدان. وإجراء الانتخابات بنجاح في أنغولا وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية والكونغو دليلاً إيجابياً آخر على أن الديمقراطية تضرب بجذورها القوية والراسخة في وسط أفريقيا. ومما يثلج الصدر أن نرى توطيد الديمقراطية في المنطقة، على الرغم من أنه قد تكون هناك بعض المزالق في العمليات. ونلاحظ كذلك زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وفي الهيئات التشريعية، ولا سيما في الكونغو وسان تومي وبرينسيبي.

ونتابع عن كثب التطورات في تشاد. فقد أسفر اتفاق الدوحة والحوار الوطني عن اتفاق بشأن خريطة الطريق الانتقالية. غير أنه، لا تزال هناك تحديات، لا سيما في سياق التلويحات المتضاربة من قبل

وترتبط الهند علاقات احترام وود ثنائية مع جميع البلدان في وسط أفريقيا. وقد عززنا وجودنا الدبلوماسي في المنطقة. وظل تقديمنا للمساعدة الإنمائية والتنسيق ثابتين. وقد قدمنا قروضا ميسرة بقيمة بلوني دولار لمشاريع في مجالات الزراعة والنقل والطاقة وإمدادات المياه لبلدان المنطقة. وينطبق نظام الهند المتعلق بتفضيلات التعريفية المعفاة من الرسوم الجمركية لأقل البلدان نموا كذلك على عدة بلدان في وسط أفريقيا. وسنواصل العمل بشكل استباقي مع بلدان وسط أفريقيا لتعزيز السلام والأمن والتنمية لشعوبها. أستاذف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع. رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.